أين المرأة العراقية في القانون العراقي؟

بقلم: د. كاترين مايكل

أود أن أذكر هنا باتفاقية منع كافة أشكال التميز ضد المرأة سيداو التي نصت على تعريف التمييز ضد المرأة في الجزء الأول، والجزء الثاني أشارت إليه الإتفاقية إلى تأثير الثقافات والتقاليد في تقييد تمتع النساء بحقوقهن وضرورة القضاء على مفهوم الدونية للمرأة ونبذ مفهوم التفوق لدى الجنس الآخر وأكدت أيضاً على الحقوق في التمتع بالمساواة الكاملة في الحياة السياسية والعامة الى جانب حق النساء وأطفالهن في التمتع بالجنسية حيث لا يجوز بقاء المرأة والطفل بدون جنسية أما الجزء الخامس فيشير إلى أنه تم تشكيل لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة من خبراء هدفها تنفيذ ومراقبة بنودها، ومدى إلتزام حكومات الدول بتطبيق بنودها أما الإعلان العالمي لحقوق الانسان فإن مبداه الأساسي هو أن جميع الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق وهكذا تتوالى نصوص المساواة وعدم التمييز على مستوى المواثيق الإقليمية والدولية سؤالي لماذا لا تنطبق هذه النصوص على المرأة العراقية؟ هل إنها لا تطو إلى هذا المستوى؟ أم أن هناك فئات من الشعب العراقي يقفون حجر عثرة أمام المرأة ويعملوا إلى الإنتقاص من مقامها وأمكانياتها ويضعونها لمنزلة مواطنة من الدرجة الثانية؟ الشطر الثاني هو الصحيح وللأسف هناك بعض من الوجوه النسوية التي تواجدت الآن في البرلمان تميل إلى الإنتقاص من حق المرأة وكأنهن يتشاطرن إضطهادهن من قبل المجتمع الذكوري الذي يفرض على المجتمع العراقي رأيه

اللاقانون

تذكر القاضية زكية حقي الممارسات اللاقانونية التي طالت المرأة من خلال الانتخابات السابقة في كانون الثاني الماضي فتقول الدستور العراقي ينص على مبدأ المساواة بين المواطنين دونما تمييز أمام القانون، وهو تعبير ناقص حيث يجب أن تكون المساواة بين المواطنين دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة أمام القانون وفي القانون لا يجوز أن يكون هنالك مكيالين في القانون للقضية أو الجريمة الواحدة، لأن المواطنين متساوون كأفراد في جميع الحقوق والواجبات

إن واقع تطبيق المساواة حتى أمام القانون فقط يؤكد الفرق العظيم بين النص والواقع المرير الذي عانيناه حيث لا توجد ضمانات دستورية لحماية المواطن، فالمرأة في الواقع لا تعتبر مواطنة وإنما تعتبر بوجه عام من الرعية ولا تنطبق عليها صفة المواطن والرعية كما لا يخفى هم أناس مسلوبات الحقوق يتولى الراعي أي رب الأسرة تمثيلهن والتكلم بأسمهن وقد لمسنا هذا الفرق بوضوح خارج العراق، حيث لم يسمح لأبناء الأم العراقية باكتساب جنسية والدتهم والإدلاء بأصواتهم رغم عدم وجود أي نص في قانون إدارة الدولة يمنعهم من ذلك علما أن هذا الحق سياسي واجتماعي لكل مواطن بصرف النظر عن جنس المواطن وكان الأصل هو الإباحة لكن تعليمات المفوضية العليا للإنتخابات رجعت إلى نص آخر يتضمن ان الاسرة هي اللبنة الأولى للمجتمع فتم الخلط عمداً بين إنتساب الأبناء لوالدهم رب الأسرة وهو حق طبيعي وشرعي وبين إكتساب الجنسية من قبل الأبناء عن طريق الأم وهو حق للأم بوصفها مواطنة تحمل جنسية بلدها وتنتسب لكيان سياسي واجتماعي أسمه العراق حيث لا تملك مطلق الحق في أن تمنح جنسيتها لأبنائها هذا لو كان المشرّع قد اعتبرها مواطنة حقا متساوية مع أخيها الرجل في الحقوق والواجبات

تمر النساء العراقيات حالياً بمرحلة إنتقالية تاريخية أخذت النساء العراقيات يحققن بعض المكاسب الإيجابية والحقوق الجديدة ولكن ما تزال هناك ثغرات في القوانين العراقية يجب الإلتفات إليها في هذه المرحلة المهمة من حياة النساء العراقيات إذ إتخذت الحكومة حاليا العديد من الخطوات لتحسين وضع النساء بما فيها تعيين النساء في الوزارات الحكومية والمناصب الرفيعة والآن يعمل عدد كبير من المنظمات غير الحكومية على تعزيز وحماية حقوق النساء في العراق وقد نجحت هذه المنظمات النسوية غير الحكومية في الخروج من الصمت واستعمال أجهزة الإعلام بمناقشة قضية المرأة كما عملت هذه المنظمات للوصول إلى أعلى المستويات في المجال السياسي للمطالبة بالمزيد من المساواة والدفاع عن حقوقهن وكان إلغاء قانون ١٣٧ بضغط من المرأة العراقية لكن ما تزال تواجه النساء العراقيات تمييزا بحسب الجنس في القوانين الأساسية ومنها قانون الإنتخابات كما أشارت إليه القاضية

قانون الأحوال الشخصية

الباب الثاني من المادة ١٧ تنص يصح للمسلم أن يتزوج كتابية ولا يصح زواج المسلمة من غير المسلم أيم يكن هذا تعبير صارخ عن التمييز بين الجنسين الرجل من حقه أن يتزوج كتابية وكأنه الأستاذ في كل العملية العائلية وهذا القانون يجانبه بفرض رأيه ومعتقده على الزوجة ومن ثم الأطفال بينما لا تملك المرأة حتى حق المناقشة بهذا الموضوع ولا تملك أي قانون يحميها إذا أرادت الإحتجاج أذكر أمثلة عديدة، بعد جرائم سميل مذابح الآثوريين ١٩٣٣ تشردت آلاف من الفتيات الآثوريات صغاراً وكباراً يتيمات وكن بلا مأوى فبادر الكثير من الناس الخيرين من أهل القرى يتبنى هؤلاء الفتيات بمختلف الأعمار، ثم بدؤوا يزوجوهن صغاراً بما يقارب ١٣ ١٥ عاماً وفرض عليهن الزواج من غير المسيحيين، كون هؤلاء الفتيات أتاما مغلوب على أمرهن يعانين الفقر والتشرد ويحكم القانون إعتنقن مذهب الزوج دون الأخذ برأيهن لن يستطعن الإحتجاج لسببين الأول لصغر سنهن الثاني هو كن بحاجة لمن يأويهن من الجوع والحرمان والتشرد وكثيراً كن لا يفصحن عن هويتهن الحقيقية الآن أولادهن واحفادهن ان يرتبطن بأية علاقة مع أهل الأم حتى وإن عرفن لاحقاً صلة القرابة بينهم دعنا نرجع إلى العلاقة الزوجية هي إرتباط عاطفي وروحي وعائلي الخ يجب أن يختارها الجنسان اللذان يقرران أن يعيشا مع بعض ويبنوا العائلة الجديدة عندما يتفق إثنان على الزواج يجب أن يكون لهما مطلق الحرية ليقررا أين يجب أن يتزوجوا وكيف، ومتى؟ يجب أن نثقف المواطن العراقي هذه القضية هي قضية شخصية بحتة لا يحق للقانون أن يفرض على أحدهما دون الآخر فقط لأن هذا ذكر وتلك أنثى الحفاظ على وحدة العائلة العراقية واجب مقدس على كل من يحب العراق وكل من يساهم ببناء العراق الجديد ولو بنينا عائلة سليمة، حينها سنستطيع نشر بذرة المحبة والسلام والتآخي بين مختلف أطياف العراق

المادة ٢٥

هذه المادة تتحدث عن الناشز ويعني العصيان في هذه المادة الكثير من النصوص التي تصب كلها لصالح الرجل وكأنه الأستاذ وهي التلميذ المطيع فيما يقرره الزوج يقول الدكتور منذر الفضل بهذا الخصوص، الزواج يقوم على التراضي في العيش والتفاهم الإنساني لا الإكراه لذا إذا لم ترغب الزوجة مشاركة زوجها بالحياة الزوجية والعيش معه في نفس البيت لماذا يجب أن نفرض عليها عقوبات النشوز ونلزمها بما يسمّى بيت الطاعة والبيت الشرعي للمرأة التي ترفض إستمرار الحياة الزوجية، فالزواج يقوم على أساس حق الإختيار وليس الإجبار ويجب أن يعطى حق لهذه الإنسانة بالطلاق كي تستطيع أن تبني حياتها من جديد وهنا يصبح الأطفال الضحية الكبرى إذ غالبا ما يمنع الزوج من صرف نفقة لأولاده لذا عليها أن تزج أطفالها في العمل مبكرا مما يحرمهم من الدراسة، أو تعيش مع أهلها مثقلة أهلها بمصاريفها وسكنها أو يصبح الأطفال مشردين في الشوارع يعانون من إنعدام الحنان العائلي الذي يحتاجونه لتهذيب شخصيتهم وفي المجتمعات التقليدية مثل مجتمعنا، تربط الأطفال علاقات عائلية قوية مع الأهل والأقارب، في هذه الحالة يفتقد الأطفال أحد الطرفين وهو أهل والدهم، وليست هناك قوانين صريحة في التطبيق والواقع العملي تحمي حقوق الأطفال في حالات مثل هذه

تعدد الزوجات

القانون العراقي الحالي قانون الأحوال الشخصية يعطي الحق للزوج بتعدد الزوجات وينكر هذا القانون يجب أن يتضمن هذا الحق موافقة الزوجة الأولى قانونيا أي الإدلاء بموافقتها أمام القضاء من زواج زوجها للمرة الثانية وغالبية هؤلاء النساء يوافقن بإرادة مكرهة، أو يتعرضن إلى ضغوطات من الزوج أو أهل الزوج أو المجتمع المحيط بأهل الزوج، أو خوفا من الطلاق، فهي تفضل البقاء في بيت الزوج للحفاظ على أولادها وضمان مورد مالي لهم من الأب ثانيا تحافظ على نفسها وعائلتها من النظرة الدونية على المطلقة وإذا تنفرد بهذه المرأة ونسألها عن زواج زوجها فهي غالبا ما تتفجر بالبكاء معبرة عن عدم رضاها دون أن تنطق بكلمة خوفا من العواقب التي ستلاقيها إذا أفصحت عن إحتجاجها، من جهة ثانية معظم القضاة العراقيين يقفون إلى جانب الرجل، إذ القضاء العراقي متحيز بشكل كلي إلى جانب الرجل، فالقاضي بدون موافقتها رغم أنه يعرف حقيقة الأمر

ولمعالجة هذا الموضوع يجب أن نعمل على تدريب وتأهيل قاضيات من النساء ليكن أختصاصيات بقضايا الأسرة، فالمرأة القاضية ستفهم مشاعر المرأة التي أمامها أكثر من غيرها وبنفس الوقت أود أن أذكر إن القاضيات النساء أثبتن جدارة في العمل القضائي وحصلن على عدد من شهادات الشكر والتقدير بالإضافة إلى ذلك يجب أن تأخذ القوانين المدنية محلها الإجتماعي والمدني وبذلك سينعكس على قانون الأحوال الشخصية ويحدد الزواج بزوجة واحدة فقط كما حصل في دول الشرق مثل تونس، وهي قريبة إلى تقاليد مجتمعنا

بكوني امرأة عراقية أطلب من لجنة كتابة الدستور أن تلفت نظرها الى الأمور التالية

١ من الضروري تعديل قانون الأحوال الشخصية وإزالة جميع المواد التي لا تضمن حقوق النساء المتساوية مع حقوق الرجل في أمور الزواج والطلاق

٢ يتطلب من المنظمات النسوية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني القيام بحملة توعية كبيرة للرجل والمرأة قبل الزواج بإدخالهم دورات تدريبية لتوضيح الحقوق الزوجية لكل واحد منهم وإفهامهم بعلاقة العائلة بالقانون، وكيف يدخل القانون في حياة كل منهم

٣ نحن بحاجة إلى تدريب وتثقيف القضاة بخصوص النظرة الدونية الى المرأة الموجودة حاليا في مجتمعنا للتخلص من هذا الداء الكبير

٤ على العنصر النسوي من القضاة أن يتولى المحاكم الخاصة بقضايا الزواج والطلاق

٥ تشجيع روح التسامح وروح التفاهم في حل الأمور العائلية والزوجية

شعبنا.. دراسة في الأصل واللغة والاسم والمص / آشور.. سوريا (٤ ـ ٤)/ الجزء الأول

جميل روفائيل

آشور Assyria ، آشوري Assyrian

سوريا Syria

سوري Syrian

على رغم التقارب الواضح بين اللفظ الغربي اليوناني الأغريقي بالأصل بين كلمتي آشور وسوريا وتشعباتهما، فإن آراء الباحثين قد إختلفت في هذا الشأن، بين موافق على العلاقة الوثيقة بين الاسمين وبين معارض لها وطارحاً بدائل اخرى، مما يجعل عرضها مفيداً ونافعاً في تدوين الحقائق التاريخية، أن تنوع الإجتهادات في الأبحاث العلمية عموماً يساهم في تناولها بالدرس والشرح والتحقيق والتحري والمعالجة والعرض وصولاً للنتيجة الأكثر قبولاً للظاهرة المثارة في إطار بلوغ المعرفة كلياً او جزئياً

هذا النهج هو الذي سلكه المطران الكلداني يعقوب اوجين منّا ١٨٦٧ ١٩٠٠ في كتابه دليل الراغبين في لغة الآراميين الذي صدرت طبعته الاولى عام ١٩٠٠ ، إذ إستعرض كل الآراء التي كانت متداولة في عهده في شأن أصل لفظة سوريا من دون أن ينحاز الى رأي، على رغم انه خص صدارتها للآراء التي تقول إن لفظة سوريا مشتقة من آثور او آشور وربما يعود سبب هذا الإستعراض الى حياده في ذلك إضافة الى ان المصادر التي توافرت له في عهده كانت محدودة العدد وغالبيتها تشكل آراء كتبة آراميين سريان تعتمد في معظمها على ما هو متناقل شعبياً او أساطير لا تقوم على أسس تاريخية علمية، ولهذا نراه يشير الى قسم من الآراء بعبارة يزعمون و على زعمهم ما يدل على انه كان متشككاً في العديد منها، وقد إستعرضها من اجل العرض العام وليس التحديد

أزاء تباين الإجتهادات في شأن أصل اسم سوريا سنعرض اهم الآراء المتناولة لذلك والحجج والمراجع التي تعتمد عليها في إستنتاجاتها أينما إتجهت وحيثما رست في نسبة الارتباط الأساسي

إلى.. آشور

يحظى إنتساب اسم سوريا الى آشور بالتأييد الأوسع بين آراء الباحثين في هذا المجال، وخلاصة هذا الاعتقاد، ان اليونان الاغريق سمّوا هذه البلاد، بشكلها الجغرافي الذي يشمل، بحسب التقسيمات السياسية الحالية، جنوب غربي تركيا وسوريا ولبنان وفلسطين وقسماً من شمال الاردن وغربه، سوريا نسبة الى آشور، آسور، أسيريا أي بلاد الآشوريين لأن الآشوريين كانوا يتولون امور المنطقة عندما انتشر اليونان في القسم الغربي من الأناضول Anatolie غرب تركيا الآسيوية، حالياً الذي أطلق اليونانيون عليه منذ الألف الثاني قبل الميلاد اسم ايونيا Ionie ، وفي الوقت نفسه كانت التجارة الآشورية رائجة في الأناضول، وزادت هيمنة اليونانيين على غرب الأناضول عندما سيطروا على طروادة Troie مدينة هذه المنطقة المهمة في ذلك الوقت عام ١١٨٣ ق م في الحرب التي حاصرها اليونانيون مدة عشر سنوات وتغنى الشاعر الملحمي اليوناني الأعمى الذي ولد في الأناضول هوميروس Homeros القرن ٩ ق م بمعاركها في رائعته الأليادة Iliade المتضمنة ٢٤ نشيداً

وفي القرن الثامن قبل الميلاد بدأت مرحلة الإستعمار اليوناني الواسع في غرب الأناضول، وكان الآشوريون آنذاك يبسطون نفوذهم على كل المنطقة الواقعة شرقها وجنوبها، بما فيها سوريا الجغرافية التي كانت تقع الى الشرق من وجود اليونانيين الذين لا بد انهم كانوا يطلقون على هذه المنطقة المحاذية لهم آشور، وإعتماداً على مفردات اللغة اليونانية يصبح الاسم آسور، أسيريا خصوصاً ان الاسم تواصل وترسخ في المجالات اليونانية وإنتقل منها بالصيغة نفسها الى اللغات الاوروبية الاخرى

ومع ان البعض يعتبر ان المؤرخ والرحالة اليوناني الملقب بأبي التاريخ هيرودوتس Herodotos، حوالي ٤٨٤ ٤٢٥ ق م هو اول من سمّى هذه البلاد سوريا وتابعه في ذلك سائر اليونان والرومان، الا ان هيرودوتس نفسه ينفي ذلك ضمناً عندما يقول وكان الأغارقة اليونان يسمون اهل كبدوقية سوريون ما يعني ان الاسم كان متداولاً قبله، علماً ان كبدوقية تقع في الاناضول وقاعدتها قديماً وحالياً هي مدينة قيسارية قيصرية وهي المدينة التي استشهد فيها القديس مار كوركيس جرجس الذي كان شاباً مسيحياً من أمراء منطقة كبدوقية عام ٣٠٣ م في زمن الامبراطور الروماني ديوقليتيانس Diocletien ، ٢٤٥ ٣١٣ المذكور عنه انه شن إضطهاداً عنيفاً ضد المسيحيين

وبالمناسبة، فأن المناطق والمدن ذات الطابع اليوناني في الأناضول إعتباراً من وسط تركيا، الحالية، وإمتداداً من البحر الأسود شمالاً وبحري مرمرة وإيجة غرباً ووصولاً الى ساحل البحر المتوسط جنوباً، ظلت عامرة ومهمة زمناً طويلاً بالوجود اليوناني، وعلى سبيل الأشارة لا الحصر سنذكر ثلاثة منها وجّه بولس الرسول رسائل اليها باللغة اليونانية، الاولى غلاطية Galatians وهو اسم أطلقه اليونانيون قديماً على المنطقة المحيطة بمدينة أنقرة، والثانية أفسس Ephese المدينة الواقعة على بحر ايجة وكانت مركزاً تجارياً مهماً منذ القرن الثامن قبل الميلاد، والثالثة كولسي Colosses المدينة القديمة الواقعة في وسط الاناضول وكانت من المستعمرات اليونانية الشهيرة

ومن ملتزمي رأي نسبة سوريا الى آشور، المستشرق الفرنسي الكبير آرنست رينان الذي يؤكد ذلك في كتابه تاريخ اللغات السامية حيث يقول اخيراً ان اسم آرام بدل في زمن الملوك السلوقيين، اليونانيين، في الشرق بأسم سوريا، التي ليست الا إختصاراً لـ آسوريا، أعني بذلك آثوريا، حسب اللفظ اليوناني ، ويؤيده ايضاً القس بطرس نصري في كتابه ذخيرة الأذهان الذي يقول ان لفظ سوريا مأخوذ بلا شك من آثورايا ويجاريه في ذلك أسقف أرمية في إيران توما أودو ١٨٥٥ ١٩١٥ في كتابه بالسريانية من نحن إذ يعتبر أن كلمة سورايا اي السرياني التي تعود الى سوريا، جاءت من كلمة آثورايا، اي الآثوري ،

كما يذهب الى الرأي نفسه رئيس أساقفة دمشق على السريان أقليمس يوسف داود ١٨٢٩ ١٨٩٠ في كتابه اللمعة الشهية الذي يقول ان اسم السريانية لم يكن الا إختصاراً لكلمة آثورية

إلى صور

وقال قسم من الباحثين انها سميت سوريا نسبة الى صور المدينة البحرية الشهيرة، الواقعة حالياً في لبنان الى الجنوب من بيروت بمسافة ٨٥ كيلو متراً، وكان أسسها الفينيقيون في الألف الثالث قبل الميلاد

والفينيقيون من الشعوب التي يطلق عليها السامية وأرتبطوا بعلاقات وثيقة مع الفراعنة، ومن مدنهم اضافة الى صور، جبيل بيبلوس وصيدا وبيروت وعكا وطرابلس واوغاريت، وتمكنوا من مد نفوذهم التجاري حتى حماة ودمشق، وشيدوا مراكز مهمة على شواطىء البحر المتوسط لكن صور ظلت اهم المدن الفينيقية، ومن ملوكها حيرام الاول ٩٦٩ ٩٣٥ ق م معاصر سليمان الحكيم

ويرى الذين ينسبون سوريا الى صور ان اليونانيين عرفوا اسم هذه المدينة وأهلها لكثرة ترددهم الى بلادهم اليونان فسموهم سوريين وبلادهم سوريا بإبدال الصاد سيناً لعدم وجود حرف الصاد باللغة اليونانية، ومن الذين أوردوا هذا الرأي المطران البيروتي الماروني المؤرخ يوسف الدبس ١٨٣٣ ١٩٠٧ في كتابه تاريخ

سورية الذي يقول وكلمة، صر، بالفينيقية معناها الصخر او السور، ويرى الاسم منقوشاً على المسكوكات القديمة التي وجدت في المدينة ويسلك الرأي نفسه المؤرخ السوري محمد كرد علي ١٨٧٦ ١٩٣٥ في كتابه خطط الشام حيث يقول وقيل ان سبب تسميتها بسورية نسبة لصور ثغر الشام القديم، ومخرج الصاد والسين واحد

ويؤكد أصحاب هذا الرأي، أمكانية أطلاق اسم مدينة على منطقة واسعة، بدليل ان اسم الآشوريين ودولتهم ومنطقتهم جاء إستناداً الى اولى عواصمهم مدينة آشور والأمر نفسه ينطبق على الأكديين وديارهم الذي جاء من عاصمتهم أكاد وايضاً أسرة الكلدان الآرامية ودولتها واماكن وجودها الذي حصل نسبة الى مدينتها كلد وهكذا

لكن، بتقديري، ان اهم نقطة ضعف في هذا الرأي، تتجلى في ان اليونانيين كانوا يسمون صور تير Tyr و تيري Tyre وقد يكون تور توري اذا اعتمدنا بعض اللهجات البلقانية السلافية التي تستخدم في أبجديتها حروفاً متقاربة مع الأبجدية اليونانية التي تلفظ الحرف Y، و وليس ي علماً ان Tyr و Tyre هو الاسم الاوروبي المستخدم لمدينة صور حتى اليوم، فكيف يمكن ان يسمي اليونانيون منطقة واسعة بأسم مدينة لا يستخدمون وربما لا يعرفونه، خصوصاً انهم يملكون اسماً خاصاً يستخدمونه لها؟ أنا شخصياً، لم أعثر في المصادر التاريخية التي بحوزتي على الاسم الاصلي القديم للمدينة، هل هو صور او Tyre - Tyr او غيره، وهو ما يجعلني غير قادر من الناحية البحثية الموثوقة ان احكم على مدى قوة الرأي بتسلسل الاسم صور، سور، سوريا

ثم لو أخذنا كلمة صور، بالشكل الذي تدون في المصادر التاريخية الضمة على الصاد والسكون على الواو وقارناها بالكلمة نفسها العربية، كدليل بإعتبار ان اللغتين العربية والفينيقية من سلالة اللغات التي يطلق عليها السامية، لوجدنا ان الكلمة تعني قرن فتحة على القاف وسكون على الراء جمعه قرون، وهو بروز قاس مجوف ينشأ على رؤوس قسم من الحيوانات كالثيران والوعول والكلمة نفسها تقريباً بالسريانية قرنا، قرني، قرناثا كان قديماً يمثل آلة ينفخ فيها فتعطي صوتاً مرتفعاً يشبه البوق وكان يستعمل بشكل عام في النداءات الحكومية والأخطار والحروب، اما الكلمات الاخرى المتكونة من الحروف ص و ر فإنها تعني هيئة، شكل، رسم فهل يمكن ان يكون اسم مدينة مهمة مشتقاً من بوق او هيئة علماً ان Tyr تعني عند القدماء اله الحرب، وشتان بين معنى كلمتي صور و تير ما يجعل إستخدام اليونانيين اسم سوريا نسبة الى تير، تيري، تور، توري مشكوكاً به وبعيد الحصول بحسب المؤشرات المتوافرة حتى الوقت الحاضر